المعاقبة الصوتية بين الصوامت في القراءات القرآنية المتواترة – نماذج تطبيقية –

Phonological substitution between consonants in Frequent Quranic readings Application models

د. صفية بن زينة ، د. نورالدين دريم

جامعة الشلف (الجزائر)، s.benzina@univ-chlef.dz

جامعة الشلف (الجزائر)، n.drim@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال15 / 12 / 2020.	تاريخ القبول28 / 03 / 2021..	تاريخ النشر15 / 04 / 2021.

الملخص		Abstract
صاحب نزول القرآن الكريم، ظهور ما اصطلح عليه بالقراءات القرآنية، وهي في مفهومها جملة من التأديات الصوتية أو الصرفية أو النحوية لبعض المفردات القرآنية، وهي سبل من سبل تيسير النطق على العرب المسلمين الذين اختلفت لغاتهم آنذلك، فكانت بتنوعها معينا لا ينضب لكلّ باحث أراد أن يلج حقل القراءات القرآنية، سندرس في هذا المقال المعاقبة الصوتية أو الإبدال الصوتي الواقع بين الصوامت في القراءات القرآنية، من حيث كونها ظاهرة صوتية في العربية، الغاية منها تحقيق الاقتصاد اللغوي، من جهة، وإثراء الجذور اللغوية من جهة أخرى.		It was accompanied by the revelation of the Qur'an, the appearance of Qur'anic readings, and it is a crawl, about Phonological, morphological, or grammatical effects of some Qur'anical vocabulary. In this article, the Phonological substitution between consonants in the Qur'anic readings, as it is an Phonological phenomenon in Arabic, the purpose of which is to achieve linguistic economics, on the one hand, and to enrich linguistic roots on the other.

كلمات مفتاحية: المعاقبة الصوتية؛ الصوامت، ظاهرة صوتية		**Keywords** :the Phonological substitution ; consonants ; Phonological phenomenon

[1] **المؤلف المرسل**: صفية بن زينة، **الإيميل**: **s.benzina@univ-chlef.dz**

[2] **المؤلف المرسل**: نورالدين دريم، **الإيميل**: **n.drim@univ-chlef.dz**

1.مقدمة:

لقد كان لنزول القرآن الكريم بآياته المحكمات ولغته الفصيحة ونظمه المعجز وأساليبه البليغة، الدافع الأول لبدء تلك الحركة اللغوية العظيمة، إذ طفق بعض علماء العربيّة إلى تدبّر هذا النظم المعج ز، والكشف عن أشكال صياغة مفرداته، وطرائق بناء تراكيبه، ومعرفة مراتب الألفاظ في الكلام، ومنازل الحروف؛ سعيا لإدراك معانيه وفهم مضامينه، وأعقبهم آخرون غيارى تناولوا نصّه بالضبط إعرابا وإعجاما؛ حين ألفوا في ألسن المسلمين الجدد زيغا عن صواب قراءاته، وانحرافا عن عربيّته.

اقتضت حكمة الله تعالى في هذا القرآن أن تتغاير أوجه قراءاته؛ لغاية أسمى هي تيسير تلاوته على هذه الأمة، والإيجاز في تصوير معانيه واستيعاب أحكامه ولا ريب في أنّ القراءات القرآنية تمثل ركنا متينا من أركان المنهج العلمي عند المسلمين نظرا لما حظيت به من وثاقة، ومن عمل دائب في النقل، وتأكيد السند كما أنّ لها شأنا في علوم العربيّة، فقد أثمرت تراثا غنيا تأتي في مقدمته كتب الاحتجاج وهي تعنى ببيان وجه كل قارئ فيما اختاره من قراءة، وأكثر هذه الوجوه لغوية، فكانت مَجلَى نظرات بارعة في درس العربيّة من كافة جوانبها: الصوتية والصرفية و النحوية و الدلالية.

من بين الظواهر الصوتية التي اشتملت عليها القراءات القرآنية " المعاقبة الصوتية أو الإبدال الصوتي " بين الصوامت، كانت الغاية الأولى منها تحقيق الاقتصاد اللغوي، أي الخفة في النطق بأقل جهد صوتي، لكن لا يجب أن نعدم تلك المعاني التي تنبئ عنها هذه المعاقبة في إطار التنوع الحاصل، أسعى في هذا المقال إلى تفسير ظاهرة المعاقبة الصوتية بين الصوامت في القراءات القرآنية، في إطار علم الأصوات العام أو الوظيفي، من خلال دراسة نماذج تطبيقية في القراءات المتواترة. وذلك بالاعتماد على منهج وصفي يصف هذا الظاهرة في الأمثلة المتطرق إليها، ويحللها تحليلا صوتيا وظيفيا.

2. مفهوم القراءة القرآنية .

2. 1. لغة: القراءات جمع قراءة والقراءة مصدر الفعل قَرَأَ يَقرَأُ قراءةً وقرآنا فهو قَارئ وهم قُرّاء و قارِئون[1]

قال ابن فارس في مادة " قَرَى ": القاف والراء والحرف المعتل، أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية سميت بذلك لاجتماع الناس فيها ، ويقولون قَريتُ الماء في المِقرَاة: جَمعتُه ... وقال في موضع آخر في حديثه عن همز الحرف الثالث من " قَرَى "، إنَّ قَرَى وقَرأَ سواء، يقولون: ما قَرأَتْ هذه الناقة سلًى قطّ، أي لم تحمل قطّ، ولم تضم رحما على ولد " [2]، و" منه القرآن كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص، وغير ذلك"[3].

قال ابن منظور" قَرَأَهُ، ويقرَأه، ويُقرئُه، قَرءًا، وقِرَاءَةً، وقُرآنا فهو مَقرُوءٌ ، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى " فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ"[4]، أي قراءته "[5].

قال الراغب الأصفهاني: " والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال قرأتُ القومَ إذا جمعتهم، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تُفوّه به قراءة، والقرآن سميّ بذلك من بين الكتب السماوية لكونه جامعا لثمرتها، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم " [6]، كما أشار تعالى إليه بقوله" لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ"[7].

وعليه فإذا ما تتبعنا الدلالة اللغوية لمادة قرأ بالهمز أو باعتلال الحرف الثالث منها من خلال ما ورد في معجمات اللغة، نجد أنّها تدور حول أصل واحد هو الجمع والاجتماع غير ما تفرد به الأصفهاني وهو " ألا يقال قرأت القوم إذا جمعتهم ".

2. 2. اصطلاحا: تعرض علماء التفسير وعلماء القراءات وخاصة المتأخرين منهم لمفهوم القراءات، إلا أنّ الشيء الملاحظ عليها هو اختلافها اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تناقض و تضاد، وإذا ما تتبعنا كتب المتقدمين ممن اشتغلوا بعلم القراءات فلا نكاد نجد مفهوما لها، فلا ابن مجاهد ولا ابن خالويه ولا أبو علي الفارسي ولا مكي بن أبي طالب – و هم أشهر ممن برزوا في ميدان القراءات وما يتعلق بها –، تعرض لمفهوم القراءات، ويمكن أن نرجع السبب في ذلك لما لاقته القراءات من شهرة وانتشار اعتمد فيها على الرواية و الدراية في ذلك الزمن.

ويرى الدكتور فضل حسن عباس " أنّ أول من وجد له تعريفا للقراءات، هو أبو حيان الأندلسي صاحب البحر المحيط، ثم بدر الدين الزركشي، وشمس الدين ابن الجزري، وجلال الدين السيوطي "[8].

أمَّا أبو حيّان الأندلسي، فرأى أنّها: " الوجوه المختلفة التي سمح النّبي صلى الله عليه وسلمّ بقراءة نصّ المصحف بها قصدا للتّيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربيّة "[9].

وهي عند ابن الجزري: " علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة " [10]؛ بيّن ابن الجزري نقاطا مهمّة في تعريفه للقراءات، أهمّها:

- أنّ القراءات كلّها يعتمد على السماع والمشافهة.

- النقل مشافهة بسند يتصل في آخر المطاف بالنبي صلى الله عليه وسلّم.

وعرّفها بدر الدين الزركشي بقوله" هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفياتها من تخفيف وتشديد وغيرها، ولا بد من التلقي والمشافهة؛ لأنّ القراءات القرآنية أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة "[11].

وهي عند الدمياطي " علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع "[12].

وذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى أنَّها " النّطق بألفاظ القرآن كما نطَقها النّبي صلى الله عليه وسلّم، أو كما نُطِقَتْ أمامه صلى الله عليه وسلّم، سواء كان النطق باللفظ المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلّم، فعلا أو تقريرا، وحدا أو متعددا فأقرّها "[13].

يتبيّن من خلال التعريفات السابقة، أنّ القراءات القرآنية تعتمد على الأداء اللفظي (الصوتي) أو البنائي (الصرفي) أو النحوي، الذي أجيز أن تقرأ به بعض الآيات القرآنية.

3- بين القرآن و القراءات القرآنية .

كثر الحديث في مسألة هل القرآن و القراءات حقيقة واحدة أم أنّهما حقيقتان متغايرتان ؟ فكان للعلماء في هذه المسألة آراء مختلفة منها:

– يرى الإمام بدر الدين الزركشي أنّ القرآن و القراءات حقيقتان متغيرتان، " واعلم أنّ القرآن و القراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيّدنا مُحَمَّد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفياتها من تخفيف و تثقيل و غيرهما " [14] وأضاف ابن الجزري المشافهة و التلقي؛ لأنّ في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع و المشافهة[15].

وأخذ برأي الزركشي في حقيقة القرآن والقراءات كل من السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن[16]، والقسطلاني في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات [17] والبنّاء(الدمياطي) في كتابه إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر [18]، ومن المتأخرين صبحي الصالح في كتابه مباحث في علوم القرآن[19] .

ومع شهرة هذا الرأي في ميدان الدراسات القرآنية إلا أنّ الزركشي لم يسلم من الاعتراض على رأيه هذا، فقد اعترض فضل عباس [20] على رأي الزركشي في بيان حقيقة القرآن والقراءات ، ولم يوافق الزركشي في ما ذهب إليه، ويعود سبب الاعتراض هذا لكون الزركشي لم يحدد في تعريفه السابق نوع القراءة، وإنما ترك لفظ القراءة مطلقا؛ لأنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأمّا القراءات المنقولة بخبر الآحاد فليست قرآنا، ولكنّ الزركشي تدارك ما قاله عن حقيقة القرآن والقراءات في موضع آخر من كتابه، فقال " ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط وثيقا، غير أنّ الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجودا بينهما، بمعنى أنّ كلا منهما شيء يختلف عن الآخر، لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ و نطقه والفرق بين هذا وذاك واضح بيّن "[21].

فالزركشي يؤكد بأنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ولا ينفي وجود تداخل بينهما، فالقراءة في الأخير ما هي إلا أداء لبعض كلمات القرآن وليست كلّه.

– يرى الدكتور مُحَمَّد سالم محيسن: أنّهما حقيقتان بمعنى واحد؛ " لأنّ القرآن مصدر مرادف للقراءة، والقراءات: جمع قراءة إذاً فهما حقيقتان بمعنى واحد، كما أنّ أحاديث نزول القرآن على الأحرف السبعة تدل دلالة واضحة على أنّه لا فرق بينهما، إذ كل منهما وحي مُنزّل "[22].

استند الدكتور مُحَمَّد سالم محيسن في بيان حقيقة القرآن والقراءات إلى معيار المعنى الذي تضمنه الأصل اللغوي الذي اشتقت منه لفظتا القرآن والقراءة، وهو " قرأ " كما ورد ذلك في المعجمات اللغوية، بالإضافة إلى الأحاديث النبوية التي تضمنت الحديث عن القرآن والقراءات، ولكن ذلك ليس بكفيل حتى نستطيع القول بأنّ معناهما واحد؛ لأنّه في كثير من الحالات تتميز الدلالة اللغوية عن الدلالة الاصطلاحية للفظة ما.

– ويرى الدكتور شعبان مُحَمَّد إسماعيل: أن القرآن والقراءات ليسا متغايرين تماما ولا متحدين تماما، بل هناك ارتباط وثيق بينهما، وذلك لأنّ:

– القراءات لا تشمل كلمات القرآن كلّه، بل توجد في بعض ألفاظه فقط.

– تعريف القراءات يشمل المتواترة والشاذّة، وقد أجمعت الأمة على عدم قرآنية القراءات الشاذّة[23].

ومعنى رأيه أنه كلّما كانت القراءات متواترة اتحدّت مع القرآن حتى ولو اختلف النطق في ألفاظ القرآن؛ لأنّ القرآن تركيب ولفظ أمّا القراءات فهي كيفية نطق اللفظ القرآني.

وأمّا إن كانت القراءة شاذّة فهي مغايرة للقرآن وليست منه، كما أجمع على ذلك الأصوليون والفقهاء والمفسرون وغيرهم.

وانطلاقا ممّا سبق، يتبيّن لنا أنّ مذاهب العلماء في بيان حقيقة القرآن والقراءات على أوجه ثلاثة:

– الأول: حقيقتان متغايرتان.

– الثاني: حقيقتان بمعنى واحد.

– الثالث: حقيقتان متداخلاتان. أي بينهما تغاير في بعض المواضع وبينهما اتّحاد في مواضع أخرى.

ولعلّ الراجح منها هو أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ لأنّ القرآن هو النص الإلهي المحفوظ، وأمّا القراءات فما هي إلاّ أداء نطق ذلك النص سواء كان هنالك اتفاق أواختلاف بين القرّاء، ولا اختلاف في حقيقة القرآن مطلقا.

4. أقسام القراءات القرآنية.

قبل الحديث عن أنواع القراءات، لا بدّ من الإشارة إلى شروط أو أركان القراءات. يرى العلماء أنّ للقراءة الصحيحة شروطا ثلاثة يجب أن تتوفر مجتمعة لا ينقص منها شرط وهي:

1- موافقة وجه صحيح من اللغة العربية (يقصد بها وجوه النحو العربي).

2- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً، مثل (ملك) تحتمل (مالك).

3- حصول التواتر: وهو أن ينقلها عدد كبير يستحيل في العادة اجتماعهم على الكذب.

ويعتبر الشرطان الأول والثاني تبعا للشرط الثالث، عند جمهور من اشترط التواتر من العلماء ومن بينهم ابن الجزري، يقول بيّنا ذلك" ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول – يقصد اشتراط التواتر- ثم ظهر فساده "[24]، بينما يرى جمهور العلماء ومنهم ابن الجزري – بعد أن عدل عن وجوب اشتراط التواتر - ، ومكي ابن أبي طالب القيسي وغيرهما أنه يكفي لصحة القراءة أن تكون مشهورة صحيحة الإسناد إضافة إلى شرطي: موافقة الرسم و وجه من أوجه النحو[25]، وبهذا يكون شرط موافقة وجه العربية ورسم المصحف شرطان أساسيان، يبدو أنّ كلا الرأيين مؤداهما واحد، ولكن في وجود اختلاف لفظي يسير بينهما؛ لأنّ الرسم منقول بالتواتر ومجمع عليه من قبل الأمة، كما أنّ العلماء أجمعوا على قَبول القراءات المتواترة جميعها والقراءة بها.

أسّس أئمة القراءة لعلم القراءات فوضعوا أصوله وفرعوا مسائله واستمدّوا تلك الأصول من النقول الصحيحة والمتواترة التي تتصل بسندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، على أساس من سند القراءات التي تنتهي إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلّم-، موافقةً مع ذلك وجها من وجوه العربية، دونما خروج عن رسم المصحف العثماني، وانطلاقا من هذه الشروط قسّموا القراءات القرآنية إلى أقسام متعددة، فهي عند السيوطي [26] المتواتر والمشهور والآحاد والشاذّ والموضوع والشبيه بالمدرج، وقد فصل السيوطي القول وبسطه في بيان هذه الأنواع، وهي عند القاضي جلال الدِّين البُلْقينيّ متواتر وآحاد وشاذّ ، وقسّمها مكي بن أبي طالب [27] إلى ثلاثة أقسام باعتبار قبولها والقراءة بها وعدم ذلك، وقسّمها ابن الجزري [28] إلى ثلاثة أقسام: متواترة وصحيحة وشاذّة.

والشيء الملاحظ هو أنّ العلماء اختلفوا في بيان أقسام القراءة، وربما يرجع ذلك لاختلافهم في أركان القراءات الصحيحة كما تقدم ذكره، ولكن على تعدد هذه الأقسام يمكن أن تصنّف إلى صنفين أساسيين:

4. 1. الصنف الأول : القراءات الصحيحة[29].

هي " القراءات التي نقلها جماعة مستفيضة يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، من أول السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم وذلك بطريق المشافهة والسماع "[30].

وهي عند ابن الجزري " كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة "[31].

وقد اصطلح عليها بأسماء منها: القراءات المقبولة، واختار لها سيبويه والأخفش القراءات العامة، وسمَّاها الفرّاء قراءات القرّاء، أمَّا ابن سلاّم فوصفها بالكثرة ، وهي وإن تعدَّدت أسماؤها، فمعناها واحد، وهو: الصحيح المشهور من القراءات[32].

بيّن ابن الجزري أركان القراءة الصحيحة وقد أتينا على ذكرها من قبل ولكن دون تفصيل وفي هذا المقام سنبيّن ما المقصود بالأركان الثلاثة.

- **موافقة القراءة العربية و لو بوجه** : معناه " ولو وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه لا يغيّر مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح" [33]، أو " ما يشمل مَتْنَها وقواعدها النحوية والصرفية "[34]؛ أي أن يكون لها وجه في النحو العربي كقراءة الإمام حمزة" والأرحامِ " بالجر من قوله تعالى " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"[35]. فالجر بعطف الأرحام على الضمير قبله (الهاء) على مذهب الكوفيين أو أنها مجرورة على القسم على قول البصريين، فقراءة الإمام حمزة صحيحة من حيث اللغة على كلا المذهبين.

- **موافقة رسم المصحف**: ومعناه أن يكون هناك تطابق بين القراءة ورسم الكلمة في المصاحف العثمانية الستة، فكل مصحف منها كان أصلا يرجع إليه في نسخ المصاحف " وبين هذه المصاحف اختلاف في

الرسم "[36] و" لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءة فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل قارئ من القرّاء إنما يقرأ بقراءة غيره، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر ولذا لم يعب أحد منهم على غيره لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفَقْد الشرط عنده" [37]، كقراءة بن عامر قوله تعالى " وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ"[38]، بزيادة الباء في الاسمين الزبر والكتاب، وذلك لثبوت الباء في المصحف الشامي.

– **صحة السند:** بعض العلماء لا يكتفون بصحة السند، بل يتعدونه بالقول بوجوب التواتر في القراءات، " ومذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقراء أنّ التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير متواتر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية "[39]، والتواتر هو نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه، من غير تعيين في العدد.

أمّا القراءات التي تتوفر فيها الشروط الثلاثة السالفة الذكر فهي:

– القراءات السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين الذين اختارهم الإمام ابن مجاهد، وألف في قراءاتهم كتابه " السبعة " ولنا وقفة مع هذه القراءات لأنّ أبا علي الفارسي اعتمد في كتابه الحجة على سبعة ابن مجاهد.

– تلحق بهذا القسم القراءات الثلاث التي أثبت ابن الجزري تواترها، وردّ على من أنكر تواترها، وتنسب إلى: الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت 128هـ) والإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت205هـ) والإمام خلف بن هشام البزار البغدادي (ت229هـ).

4. 2. الصنف الثاني: القراءات الشاذة.

وهي ما اختلّ فيها شرط من شروط القراءة المتواترة، وهي ليست من صميم بحثنا، لذا اقتصرنا على بيان مفهومها فقط.

5. الدراسة التطبيقية:

المثال الأول: قوله تعالى " فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ "[40].

قرئت كلمة " أئمة " بوجهين: الأول بتحقيق الهمزتين، وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي [41]، والثاني: بهمزة مفتوحة وياء ساكنة بعدها، أي أبدلت الهمزة ياء، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو[42].

– أبدلت الهمزة ياء للأسباب الآتية:

– أئمة جمع إمام، على أفعلة، فاجتمعت فيها همزتان، همزة أفعلة وهمزة الفعل " أمّ"، فأبدلت الثانية ياء، لوقوع كلّ منهما في كلمة مستقلة، فلا يصح تحقيقهما.

– المناسبة الحاصلة بين الحركات والحروف، لما أبدلت الهمزة بقيت حركتها، وهي الكسرة ، والكسرة تناسبها الياء.

– أمّا على مستوى الصفات فالهمزة حرف مجهور شديد مستفل، والياء حرف مجهور رخو مستفل، الصفات الفارقة بينهما هي الرخاوة، ففقدت الهمزة شدتها، وقلبت إلى حرف أقرب منها هو الياء، دون الحروف الأخرى التي تليها في المدرج بسبب بقاء كسرتها.

فالمعاقبة الصوتية وقعت بين حرفي الهمزة والياء، الأول منهما حلقي، والثاني من شجر الفم (غاري).

المثال الثاني: قوله تعالى : " وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ "[43].

قرئت كلمة " بشرا "، بوجهين: الأول بشرا، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، والكسائي، وابن عامر، وحمزة، والثاني: نشرا، وهي قراءة عاصم[44] .

– كلا القراءتين متواترة، سواء نشرا أو بشرا، فنشر الرياح معناه إحياؤها، كما جاء ذلك في المعاجم العربية، أمّا النشر فهو الحياة، ومعناها تبشر بالمطر والرحمة.

– أما التفسير الصوتي لظاهرة المعاقبة الصوتية الحاصلة بين النون والباء فهو على النحو الآتي:

– حرف النون مجهور رخو أغن مستفل، والباء مجهور شديد، وكلاهما يمثل في الصيغة السابقة فاء الكلمة، فتقاربهما في المخرج يسهل قلب أحدهما إلى الآخر، فالباء شفوي، والنون أسناني، والصفات الأقوى تؤثر في الصفات الأضعف، فشدة الباء تقويها فتؤثر في النون لرخاوتها.

– **المثال الثالث**: قوله تعالى: " والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ "[45].

قرئت كلمة " يبسط " على وجهين: الأول منهما: يبسط وهي قراءة أبي عمرو وحمزة، والثاني: بصطة وهي قراءة الباقين[46].

أما المعاقبة الصوتية الواقعة في القراءتين، بين حرفي السين والصاد، فتفسيرها على النحو الآتي:

– السين هي الأصل، لأنّه " لا بدّ أن تكون السين هي الأصل، أو الصاد هي الأصل، فلو كانت الصاد هي الأصل ما جاز أن تردّ إلى السين، إذ لا علة توجب ذلك، وإذ لا ينقل الحرف إلى الأضعف منه، والصاد أقوى بكثير لإطباقها واستعلائها، فإذا لم يجز أن تردّ الصاد إلى السين، وجاز ردّ السين إلى الصاد، علم أنّ السين هي الأصل، والصاد داخلة عليها "[47].

– السين والصاد متقاربتان في المخرج والصفة، فالسين حرف مهموس رخو مستفل منفتح صفيري، والصاد حرف مهموس رخو مطبق مستعل صفيري، فيمكن أن يتنقل اللسان بالنطق من المطبق إلى المنفتح، أو من المستعلي إلى المستفل، لسهولة ذلك، بخلاف إذا انتقلنا عكس ذلك، يضاف إلى ذلك مجاورة السين للطاء، والطاء تؤاخي الصاد في الاستعلاء والإطباق، لذلك قلبت السين صادا لتقاربهما مخرجا وصفة، ويحدث التجانس الصوتي بين الطاء والصاد في كلمة بصطة.

المثال الرابع: قوله تعالى " وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ "[48].

قرئت كلمة ضنين على وجهين: الأول ضنين وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم، والثاني: ظنين وهي قراءة ابن كثير، والكسائي وأبي عمرو [49]، ومعنى ظنين متهم، أي ليس النبي ﷺ بمتهم في أن يأتي من عند نفسه بزيادة فيما أوحي إليه أو ينقص منه شيئا، ومعنى ضنين: ليس ببخيل، أي ليس النبي ﷺ ببخيل في بيان ما أوحي إليه وكتمانه.

أما المعاقبة الصوتية التي حدثت بين حرفي الضاد والظاء فمردّها إلى ما جاء في اللهجات العربية، وهو على النحو الآتي:

– تباعد مخرجي الظاء والضاد، حيث إن مخرج الضاد من حافة اللسان وما يليها من الأضراس، أما الظاء فمخرجها ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك تقاربا بينهما في بعض الصفات، فكلاهما مجهور ، ورخو، ومطبق.

– إنّ التناوب الحاصل بين الحرفين راجع إلى لغات القبائل، فالظاء منسوبة إلى الحجاز وطيء، والضاد نسبت إلى بني تميم وقضاعة[50]. ونقل الفراء نسبة الضاد إلى قيس، والظاء إلى طيء، في " قولهم " فاضت نفسه "، ثم يروي عكس ذلك عن أبي زيد وأبي عبيدة[51].

خاتمة:

– تبيّن لنا من خلال الدراسة التطبيقية أنّ التكامل المعرفي واقع بين علم الأصوات، وعلم القراءات، ويظهر ذلك جليّا في الاحتجاج الصوتي لها، حيث أنّ التنوع في القراءات على المستوى الصوتي فسّر على أساس صوتي.

– لا بدّ للباحث في علم القراءات والاحتجاج لها، أن يكون على اطلاع ودراية بعلم الأصوات، حتّى يتمكن من فهم آليات التخريج الصوتي لبعض القراءات القرآنية المتواترة.

– تحدث المعاقبة الصوتية بين الصوامت في القراءات القرآنية من أجل إحداث الانسجام الصوتي في السياق القرآني، وعلى الرغم من ذلك تعدّ تنوعا في القراءات لا اختلاف بينها، لأنّها تجتمع في معنى عام مشترك.

قائمة المراجع:

1. بدر الدين الزركشي،(2006)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ، د ط.
2. ابن الجزري، (2004)، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، د ط .
3. ابن الجزري، (2010)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق ناصر مُحَمَّدي مُحَمَّد جاد، دار الآفاق العربية، القاهرة الطبعة الأولى.
4. ابن الجزري، (دت)، النشر في القراءات العشر، راجعه علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتاب العربي ، مصر .
5. أبو حيّان الأندلسي، (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى.

6. الدمياطي شهاب الدين عبد الغني، (2006)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.
7. الراغب الأصفهاني الحسين بن مُحَمَّد، (دت)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د ط.
8. الزبيدي، مُحَمَّد مرتضى الحسيني، (1966)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي الهلالي، الكويت، د ط.
9. ابن سيده، (دت)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت.
10. السيوطي، (2006)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق حامد أحمد، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى.
11. شعبان مُحَمَّد إسماعيل، (1402هـ)، القراءات أحكامها و مصادرها، منشورات رابطة العالم الإسلامي ، السعودية ، د ط.
12. صبحي الصالح، (1969)، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، د ط.
13. عبد الفتاح القاضي، (دت)، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ط.
14. عبد الهادي الفضلي، (دت)، تاريخ القراءات القرآنية، دار القلم، سوريا، د ط.
15. أبو علي الفارسي، (2007)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى.
16. علي النوري بن مُحَمَّد السفاقسي، (2008)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد مُحَمَّد عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية.
17. ابن فارس، (دت)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط .
18. الفراء، (1983)، معاني القرآن، تحقيق مُحَمَّد علي النجار وزميله، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.
19. فضل حسن عباس، (2008)، القراءات القرآنية وما يتعلق بها، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى.
20. القسطلاني، (1976)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد و عبد الصبور شاهين، دار المعارف، القاهرة، د ط.
21. القيسي، (2007)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الطرهوني عبد الرحيم، دار الحديث، القاهرة.
22. مُحَمَّد سالم محيسن، (1400هـ)، في رحاب القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د ط.
23. محمود أحمد الصغير، (1999)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
24. مكي بن أبي طالب القيسي، (1399هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق محي الدين رمضان دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى.
25. ابن منظور جمال الدين بن مكرم، (1990)، لسان العرب، دار صادر ، بيروت ، د ط.

الهوامش:

[1] الزبيدي، مُحَمَّد مرتضى الحسيني، (1966)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي الهلالي، الكويت، د ط ،ج1، ص101.

[2] ابن فارس، (دت)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط ج5، ص 74.

[3] ابن فارس، (دت)، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص79.

[4] سورة القيامة ، الآية 18.

[5] ابن منظور جمال الدين بن مكرم، (1990)، لسان العرب، دار صادر ، بيروت ، د ط، ج1، ص 128.

[6] الراغب الأصفهاني الحسين بن مُحَمَّد، (دت)، المفردات في غريب القرآ ن، تحقيق سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د ط، ص402.

[7] سورة يوسف ، الآية 111.

[8] فضل حسن عباس، (2008)، القراءات القرآنية وما يتعلق بها، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ص79.

[9] أبو حيّان الأندلسي، (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى، ج1، ص47. مقدمة التحقيق .

[10] ابن الجزري، (2010)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق ناصر مُحَمَّدي مُحَمَّد جاد، دار الآفاق العربية، القاهرة الطبعة الأولى، ص39.

[11] بدر الدين الزركشي، (2006)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت، د ط، ج1 ،ص49.

[12] الدمياطي شهاب الدين عبد الغني، (2006)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ص06.

[13] عبد الهادي الفضلي، (دت)، تاريخ القراءات القرآنية، دار القلم، سوريا، د ط، ص56.

[14] بدر الدين الزركشي، (2006)، البرهان في علوم القرآن، ج1 ، ص57.

[15] ابن الجزري، (2010)، منجد المقرئين و مرشد الطالبين، ص39.

[16] ينظر: السيوطي، (2006)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق حامد أحمد، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ص375.

[17] ينظر: القسطلاني، (1976)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد و عبد الصبور شاهين، دار المعارف، القاهرة، د ط، ج1 ، ص171.

[18] ينظر: الدمياطي شهاب الدين عبد الغني، (2006)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص07.

[19] ينظر: صبحي الصالح، (1969)، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، د ط ، ص10.

[20] ينظر: فضل حسن عباس، (2008)، القراءات القرآنية وما يتعلق بها، ص84/83.

[21] بدر الدين الزركشي، (2006)، البرهان في علوم القرآن، ج1 ، ص56.

[22] مُحَمَّد سالم محيسن، (1400هـ)، في رحاب القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د ط، ج 1 ، ص210.

[23] شعبان مُحَمَّد إسماعيل، (1402هـ)، القراءات أحكامها و مصادرها، منشورات رابطة العالم الإسلامي ، السعودية ، د ط، ص23.

[24] ابن الجزري، (دت)، النشر في القراءات العشر، راجعه علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتاب العربي ، مصر ، ج1 ، ص 13.

[25] ينظر: ابن الجزري، (دت)، النشر في القراءات العشر، ج1 ، ص 14. ومكي بن أبي طالب القيسي، (1399هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق محي الدين رمضان دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ص57.

[26] السيوطي، (2006)، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص215.

[27] مكي بن أبي طالب القيسي، (1399هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، ص40/39.

[28] ابن الجزري، (2004)، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، د ط، ص28/27.

[29] و يسمّيها بعضهم القراءات المتواترة ، إلاّ أنّ هناك فرقا بيّنا بينهما ، و هو أنّ الصحيح أشمل من المتواتر فالصحة تشمل التواتر و التواتر لا يشمل الصحة ، و القراءات متواترة جملة لا تفصيلا.

[30] محمود أحمد الصغير، (1999)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ص07.

[31] ابن الجزري، (دت)، النشر في القراءات العشر، ج1 ، ص9.

[32] محمود أحمد الصغير، (1999)، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص80 .

[33] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص10.

[34] عبد الفتاح القاضي، (دت)، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ط، ص04.

[35] سورة النساء ، الآية 01.

[36] عبد الفتاح القاضي، (دت)، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب، ص04.

[37] علي النوري بن مُحَمَّد السفاقسي، (2008)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد مُحَمَّد عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ص14.

[38] سورة آل عمران ، الآية 184.

[39] علي النوري بن مُحَمَّد السفاقسي، (2008)، غيث النفع في القراءات السبع، ص14.

[40] سورة التوبة، الآية 12.

[41] ينظر: أبو علي الفارسي، (2007)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ج2، ص311.

[42] ينظر: أبو علي الفارسي، (2007)، الحجة في علل القراءات السبع، ج2، ص311.

[43] سورة الأعراف، الآية 57.

[44] ينظر: القيسي ، (2007)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الطرهوني عبد الرحيم، دار الحديث، القاهرة، ج2، ص45.

[45] سورة البقرة، الآية 245.

[46] ينظر: القيسي، (2007)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص349.

[47] ينظر: القيسي، (2007)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص349.

[48] سورة التكوير، الآية 24.

[49] ينظر: القيسي، (2007)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص463.

[50] ابن سيده، (دت)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، ج5، ص80.

[51] الفراء، (1983)، معاني القرآن، تحقيق مُحَمَّد علي النجار وزميله، عالم الكتب، بيروت ، الطبعة الثالثة، ج3، ص242.